African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 3, Issue 4, October - December 2024
Page No: 303-319
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2023: 1.25 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2024: 0.846**

الانحراف وتأثيره على البحث في مجال علم الاجتماع الجنائي

أماني فتحي موسى رجب *
عضو هيئة تدريس، كلية الشريعة والقانون، جامعة السيّد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، البيضاء، ليبيا

Deviance and its impact on research in the field of criminal sociology

Amani Fathi Mousa Rajab *
Faculty Member, Faculty of Sharia and Law, Sayyid Muhammad bin Ali al-Sanusi Islamic University, Al-Bayda, Libya

*Corresponding author	amani.f.rajab@ius.edu.ly	*المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2024-11-10 **تاريخ القبول:** 2024-11-01 **تاريخ الاستلام:** 2024-09-11

الملخص
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الانحراف على البحث في مجال علم الاجتماع الجنائي وإبراز مدى أهمية علم الاجتماع الجنائي على حياة الأفراد، والعمل على وضع الآليات والوسائل التي تمكّن من مواجهة أسباب الانحراف، وذلك من خلال دراسة الانحراف وماهيته وما مدى تأثيره على البحث في مجال علم الاجتماع الجنائي، وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود أنواع عديدة من أنواع الانحراف والتي تختلف باختلاف الفعل أو السلوك الاجرامي للأفراد، كما تبيَّن من خلال الدراسة وجود العديد من العوامل التي تؤدي إلى الانحراف سواء كانت عوامل داخلية أو ذاتية متعلقة بالشخص نفسه أو عوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة بالشخص نفسه، وأكدت على وجود علاقة قوية بين أسباب الانحراف والظروف المحيطة بالأفراد وبين السلوك الاجرامي. وقد أوصت الدراسة بضرورة التعرف على السلوك الإجرامي للأفراد وعلاجه حتى لا يؤدي إلى ارتكاب المزيد من الجرائم، والتركيز على دراسة الأوضاع الاجتماعية للأفراد الذين يرتكبون الجرائم لمعرفة الأسباب المؤدية إلى ذلك.

الكلمات المفتاحية: النظريات الاجتماعية، السلوك الإجرامي، الاجتماع الجنائي، الانحراف والجريمة، أسباب الانحراف.

Abstract
This study aimed to explore the impact of deviance on research in the field of criminal sociology and to highlight the importance of criminal sociology in individuals' lives. It also sought to establish mechanisms and means to address the causes of deviance by examining its nature and its influence on research in criminal sociology. The study concluded with several significant findings, including The existence of various types of deviance, which differ based on individuals' criminal acts or behaviors. A recognition of numerous factors that lead to deviance, including internal or personal factors related to the individual and external factors related to the surrounding environment. A strong relationship between the causes of deviance, the circumstances surrounding individuals, and criminal behavior. The study recommended the

necessity of understanding and addressing individuals' criminal behaviors to prevent further crimes. It emphasized the importance of focusing on the social conditions of individuals who commit crimes to identify the underlying causes.

Keywords: social theories, criminal behavior, criminology, deviance and crime, causes of deviance.

مقدمة

ممّا لا شكّ فيه أن ظاهرة الجريمة والمخالفة تعد من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تهدد الكيان البشري في أمنه واستقراره، بل وحياته، فإذا أمعن الإنسان في الظواهر التي تتتابع من حوله فلا شكّ أنّ الظاهرة الاجرامية سوف تحتل المرتبة الأولى بين كل الظواهر التي يمكن رصدها، ومنشأ ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى قِدم هذه الظاهرة وتلازمها مع الحياة الإنسانية منذ بدئها وقبل أن تتشكل المجتمعات المنظمة بالمفهوم المتعارف عليه لدى علماء الاجتماع والديموجرافيا.

فالحقّ أن الجريمة تكاد تصبح أقدم عمل إنساني وكذا تبدو أنها خصوصية من خصائص الحياة الاجتماعية، بواقع أنّ هذه الأخيرة يلفّها ويغلّفها طابع الأنانية وتضارب المصالح الفردية داخل الجماعة، ولا يغير من هذا الاستنتاج كون الجريمة داخل مجتمع معيّن تتّخذ مساراً معيناً أو يغلب عليه نمط إجرامي يغاير ما قد يوجد داخل مجتمع آخر.

وتجدر الإشارة إلى أنّ محاولات تفسير السّلوكيّات الإجرامية كظاهرة فردية أو اجتماعية أمر يعود إلى أزمنة بعيدة حتّى بعد ظهور الجريمة ذاتها، ففي الوقت الذي كانت فيه المجتمعات تقع تحت تأثيرات دينية، مالت محاولات تفسير الظاهرة الإجرامية نحو إرجاعها إلى مخالفة أمر تمليه قوى مقدسة مجهولة تجعل من صاحبها "عاصياً" عليه واجب التكفير عن إثمه.

ومن هذا المنطلق فقد أولى علماء القانون وعلماء النفس بهذه الظاهرة اهتماماً منقطع النظير من حيث الدراسة، حتى تمخّضت هذه الدراسة عن نشوء علم مستقل باسم علم الإجرام، ومن هنا اعتادت كل المؤلفات الخاصة بهذا العلم على تقديم هذه المادة الجديدة أو المقاربة الجديدة للجريمة بمادة توليفية وتركيبية تعتمد على عملية متعددة المشارب، بهدف الوصول إلى مقاربة علميّة، ومن هذه الزاوية برزت علاقات علم الإجرام بعلم الاجتماع، وبالرجوع إلى رصد تطور هذه العلاقة من النّاحية التاريخية.

أولاً: أهمية البحث:

1 – العمل على مساعدة المؤسسات الحكومية في اكتشاف الجريمة وعلاجها.

2 – تجنب المزيد من الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية بهدف القضاء على الجريمة.

3 – وضع الأسس والقواعد القانونية التي تحكم السلوك الإنساني في إطار قانوني منظم.

ثانيًا: أهداف البحث:

1 – التّعرف على درجة تأثير الانحراف على السلوك الإجرامي.

2 – إبراز مدى أهمية علم الاجتماع الجنائي على حياة الأفراد.

3 – العمل على وضع الآليات والوسائل التي تمكِّن من مواجهة أسباب الانحراف.

ثالثا: إشكالية البحث:

تظهر إشكالية هذا البحث في وضع تساؤل محوري وهام يتمثل في "ما هو الانحراف؟ وما مدى تأثيره على البحث في مجال علم الاجتماع الجنائي؟" وهو الامر الذي يطرح العديد من التساؤلات والتي نجملها على النحو الآتي:

1 – ما هو تعريف الانحراف؟

2 – ما هي العوامل أو الأسباب التي تؤدّي إلى الانحراف؟

3 – ما هي أهم النّظريات المفسِّرة للانحراف؟

ولمعالجة هذه الإشكالية سنقوم بتقسيم هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين، حيث نتناول في المبحث الأول ماهية الانحراف، ثم نتناول في المبحث الثاني دور الانحراف مع توسيع البحث في مجال الجريمة.

المبحث الأول
ماهية الانحراف

قد يبدو التساؤل حول ماهية السلوك المنحرف وطبيعته أمراً مثيراً، بمعنى أنّ السلوك المنحرف أمر معروف للجميع، الواقع أنّ الإجابة الفعلية على ذلك لا تحظى بالإجماع بين أفراد المجتمع، فقد أوضحت الدراسات أنّ مفهوم "الانحراف" يختلف بين العامّة بحسب التصور لكل سلوك شخصي على حدا، فالبعض يعتبر مثلاً المثليّة وإدمان المخدرات وشرب الكحول سلوكاً منحرفاً، والبعض الآخر يعتبر الكذابين والملحدين وحتى الليبراليين أشخاصا منحرفين (السمري، ب.ت: 15) من هنا يتضح جليّاً مدى التّدارك بين العامّة حول تحديد الشخص المنحرف ومن ثم السلوكيات المنحرفة ذلك ما سنحاول معرفته من خلال تحديد مفهوم الانحراف (المطلب الأول) ثم أهمّ أنواعه (المطلب الثاني).

المطلب الأول
مفهوم الانحراف

الانحراف هو مصطلح كثير الاستعمال من طرف الباحثين في العصر الحاضر، خصوصاً الأمريكيون الشماليون الذين ضاقوا ذرعاً بالمفهوم القانوني للجريمة واعتبروه ثوباً ضيقاً بالنسبة لهم، خاصة وأنه نُسج لكي تلبسه مادة مختلفة جداً لها منطقها ومنظوراتها المستقلة، فنزعوا إلى تبني مفهوم آخر منبثق عن علم الاجتماع وعلم النفس وهو "الانحراف" عوض الإجرام، لكن حدود هذا المفهوم السوسيولوجي تبقى غير مرسومة ومحددة بالوضوح الكافي، وفي هذا السياق يقترح العالم الأمريكي "كوهن" تعريف الانحراف على الشكل التالي ((Chohan, 1972)).

الفرع الأول
تعريف الانحراف من زوايا متعددة
1. التعريف اللّغوي للانحراف:

الانحراف هو الميل والعدول يقال: انحرف عنه وتحرف، أي: مال وعدل، وحرف الشيء عن وجهه أي صرفه، وإذا مال الإنسان عن شيء يقال انحرف، وانحرف بمعنى مال...

2. التعريف الاجتماعي للانحراف:

"هو كل سلوك يخالف المعايير الاجتماعية، وفي حالة تكراره بإصرار يتطلب تدخل أجهزة الضبط الاجتماعي".

3. التعريف النفسي للانحراف:

من حيث المفهوم النفسي فإنّ المنحرف "هو من يعاني من اضطرابات وصراعات نفسية يفصح عنها بأشكال من السلوك المنحرف وبأسلوب يؤذي به نفسه أو غيره"، وهو بذلك لا يختلف عن المريض نفسيّا، ويمثل الانحراف -عادةً- محاولة لحلّ مشكلة خطيرة أو بعيدة الأثر في نفسية المنحرف، وبعبارة أخرى فإنّ علماء النّفس ينظرون إلى شخصية المنحرف وليس إلى الفعل نفسه، ولذلك فهم يفرّقون بين المنحرفين المرضى والمنحرفين الأسوياء، على اعتبار أنّ الانحراف في الحالة الأخيرة مردّه إلى المجتمع وظروفه، وليس إلى الفرد نفسه، كالذي يقتل أو يجرح شخصا مثلاً دفاعاً عن عرضه، لأنّ الأعراف أو القيم المحلية تدفعه لذلك الفعل، فالانحراف في مثل هذه الحالة هو من وجهة نظر القانون أو من وجهة نظر المجتمع الصالح، وليس من وجهة نظر التكوين النفسي المضطرب أو المختل (السمري: 17).

ولهذا نجد علماء النفس لا يهتمون بالمنحرفين أو المجرمين الذين لا تعبّر جرائمهم عن هذا الاضطراب أو الخلل أو المرض النفسي، لأنهم مجرمون بدون شخصية إجرامية (الكناني، ب.ت: 44).

4. في علم الجريمة والعقاب:

يعرّفه "بول ويلبور تابان Paul Wilbur Tappan" بأنّه: "مجموع المخالفات المرتكبة والمشهَّر بها والمتابَعَة والمعاقَب عليها، ولا يعتبر جانحاً أو مجرماً إلا من اعترفت له بذلك المحكمة"، كما يرى أيضاً أنّه "أيّ فعل أو نوع من السلوك، أو موقف يمكن أن يعرض أمره على المحكمة، ويصدر فيه حكم قضائي"، كما يمثل "الانحراف" الفعل الذي يضر بمصلحة الجماعة أو المجتمع، ويهدّد كيانه، نتيجة عدم التزام من يأتيه بالقيم والمعايير التي تطبَّق في المجتمع، والتي تقيمها الجماعة وتحرص للحفاظ عليها، ومعنى ذلك أنّ الانحراف يتضمن أنماطاً من السلوك المضاد للمجتمع، ويؤدي إلى الإضرار بالتنظيم الاجتماعي، من كل ذلك يمكن إعطاء تعريف للانحراف على أنّه اعتداء على قوانين المجتمع، ونظمه بسلوك يعبّر عن اضطراب الشخصية، يدفع إلى الفعل غير السوي، ويقضي بمعاقبة مرتكبه ليتم إيداعه بفعل سلوكه ذلك داخل مؤسسة إعادة التربية لإعادة تأهيله (Wilbur, 1947: 265).

الفرع الثاني
أنواع الانحراف

حرص علماء الإجرام على التمييز بين أربعة أنواع من الانحرافات التي يقوم بها الأفراد وهي:

1. الانحراف الأولي: ويقصد به أنّ الفرد يخرج عن ضبط المعايير الاجتماعية، لكنّه يبقى مستمر في عمله ووظيفته محتفظا بمكانته وممارسة دوره الاجتماعي، أي يبقى انحرافه ضمن حدود وظيفته ويؤدّي الدورَ المقبولَ اجتماعيا، والمحيطون به لا يعتبرونه منحرفاً، ولا يتم عزله اجتماعياً: مثل بعض ممارسات العنف على الزوجة، الكذب...الخ.

2. الانحراف الثانوي: خروج الفرد عن ضوابط معيارية مبني على وسائل دفاعية أو هجومية أو تكيفية لمشكلات ظاهرة أو مستترة تفرزها آثار العلاقة الاجتماعية المرتبطة بها، وغالباً ما يتم توقيف هذا المنحرف وتقديمه للعدالة، ويتم عزله اجتماعياً.

3. الانحراف المتكشف: يقصد به التّصرف الخارج عن بعض ضوابط المجتمع ويكشف أمره من طرف رجال الأمن، وعادة ما يبدأ هذا الانحراف بتفكير وتدبير مسبق من قبل المنحرف بعيداً عن أعين الناس، لكن طريقة انحرافه تترك آثار مما يؤدي اكتشاف أمره مثل السرقة، القتل، الاعتداء.

4. الانحراف المتخفي: فهو يعكس الخروج عن بعض الضوابط العرفية الأخلاقية ونظراً لدرجة المنحرف بأنّ خروجه هذا يخالف معتقدات وقيم المجتمع، فإنّه يؤدي خروجه بكل سرية وكتمان عن أعين الناس ورجال الأمن لكيلا يكون معروفا مثل: الاغتصاب الجنسي، اللّواط، السّحاق... (العمر، 2009: 105 - 106).

كذلك "فيليب روبير" يضع ثلاث مقاربات لقياس أهمية القاعدة المعيارية عند الجماعة كوسيلة لقياس المتغير، كوسيلة مميزة للجماعة وأخيرا كقاعدة، ثم إخفاء الطابع الرسمي عليها أي: التجريم، وانطلاقاً من هذه المقاربات الثلاث لقياس أهمية القاعدة المعيارية عند الجماعة يستنتج "فيليب روبير" ثلاثة أنواع من الانحراف (جعفر، 2010: 53):

1. وجود الشخص في حالة انحراف موضعي، كالأعمى والأحدب مثلاً.

2. اتخاذ سلوك غير متجانس مع سلوكيات الأغلبية (سلوك لا نمطي مثل المتدين بالبروتستانتية وسط مجتمع كاثوليكي، فهذا اجتماعي لا يساير الغالبية العظمى من الناس الذين يعيش بينهم.

3. الاعتداء على قاعدة سلوكية رسمية (القانون).

المطلب الثاني
العوامل المؤثرة لظاهرة الانحراف

يجمع كل الباحثين والمهتمين بالجنوح والإجرام على تعدد الأسباب المؤدية للسلوك المنحرف مع التأكيد على عاملين أساسيين في ظهور هذا السلوك الغير مقبول اجتماعياً، ذلك أن تفسير الظاهرة وربطها بسبب واحد يعد تفسيرا خاطئاً، فالفقر وحده مثلاً لا يمكن أن يؤدي إلى الانحراف وإلا علينا اعتبار جميع الفقراء منحرفين.

ورغم تعدد العوامل الدافعة إلى الانحراف فإنه ليست على درجة واحدة من الأهمية، فقد يكون بعض هذه العوامل سببا رئيسيا للانحراف وقد يكون البعض الآخر من الأسباب الثانوية أو المساعدة له من هنا يمكن تقسيم عوامل الانحراف إلى عوامل ذاتية وشخصية، تهم الفرد في تكوينه النفسي والعقلي والعضوي والتربوي (الفقرة 1)، وعوامل خارجية تخص البيئة الذي يعيش فيها الشخص سواء في الأسرة أو المدرسة أو العمل أو الوسط الاجتماعي الفاسد، فعلاقات الشخص الاجتماعية، داخل هذه البيئة هي التي تؤطره وتوجهه إلى وجهة السلوك المنحرف بصفة عامة (الفقرة 2).

الفرع الأول
العوامل الذاتية والشخصية للانحراف

المقصود بالعوامل الذاتية أو الداخلية، مجموع الظروف المتصلة بشخص المنحرف، وهي تكون أصيلة تلازم الفرد منذ ولادته، ويدخل فيها التكوين الطبيعي المنحرف والوراثة والنوع والجنس والضعف والخلل العقلي والأمراض العصبية والنفسية وظروف الحمل والولادة، وقد تكون مكتسبة أي يكتسبها الشخص بعد ولادته من الأمراض العصبية والعقلية والعضوية التي قد تصيب الفرد أثناء حياته (علي، 2010: 27).

وهذه العوامل تتمثل في الإمكانيات واتجاهات قد تتحول في مراحل لاحقة إلى صفات حقيقية وأسلوب معين للتصرف والسلوك إزاء أحداث العالم الخارجي، كما أن هذه العوامل تنمو وتنضج خاصة في ذلك المؤشرات وظروف البيئة. وهي من ناحية أخرى تؤثر في تكوين الشخصية وتتجلى من خلال تصرفات الإنسان في العالم الخارجي (سلامة، ب.ت: 187).

1 - الاتجاه الأنثروبولوجي في تفسير السلوك الانحرافي:

- أرسطو: لقد اهتم بالسّمات الجسمية الظاهرة للشخص كالرأس، الشعر، الوجه، وملامح الهيئة والجسد، وبذلك كان أرسطو أول من وضع أسس علم الفراسة القديمة.

- بول بروكا Paul Broca: العالم الأنثروبولوجي الفرنسي الذي نادى بأهمية معرفة السمات المميزة في جمجمة ودماغ المنحرف بحيث تجعله مميز عن الأفراد الذين يحترمون القانون ويلتزمون به.

- ثم جاء بعده العالم الإيطالي سيزار لومبروزو Cesare Lombroso: ويرى أنّ المجرم يولد مجرماً بحكم عوامل وراثية، ويمتاز بسمات تكونية خاصة ككثافة الحاجبين وكبر حجم الأذنين وعدم انتظام شكل الجمجمة. وفي نفس الوقت يقر "لومبروزو" ويؤيد اكتساب السلوك الانحرافي وتعلّمه من المجرمين إنّما العامل الأكثر فعالية وقوة في الانحراف والانخراط في السلوك الإجرامي يرجع إلى النقص البيولوجي والعيوب الخلقية (البيولوجية) لدى الشخص أو القصور الوظيفي لأحد أعضاء جسمه.

2. الاتجاه الوراثي في تفسير السلوك الانحرافي:

وقد اهتم الباحثون بعدّة وسائل للتحقق من أثر الوراثة على ظاهرة الإجرام ومن بينها فحص أشجار العائلات والمقارنة بين المجرم الأب والأجداد والأبناء، وما يتعلق بالكروموسوم البيولوجي وكذا المقارنة بين التوائم.

- قام الباحث Richard Dugdale: سنة 1877م في نيويورك في كتابه: (The Juke) تفحّص أشجار 3 عائلات حيث تقضي تاريخ وسيرة عائلة أمريكية متمرّسة بالسلوك الإجرامي ضمن 140 مجرما من أصل 1200 فرد فيها، ثم قام بمقارنتها مع عائلة أمريكية تدعى عائلة "دوك كسي" التي انحدرت من نسل "جوناثان أيدواردس" المعروفة بالتديّن (مسيحية)، ومع أسرة ثالثة تدعى عائلة "أيدور" تضم قضاة، وكتّابا

وقادة دينيين ورئيس جمهورية الولايات المتحدة، عند مقارنته وجد أنّ العامل الوراثيّ والخواصّ الجينية في تأثيرها على السلوك الإجرامي ضعيفة في برهانها وغير مقنعة (العمر، 2009: 186).

- لقد حاول جورينغ Goring: عن طريق المقارنة بين الآباء والأبناء أن يثبت وجود ميل موروث نحو الإجرام، كما حاول أن يبيّن أنّ الظّروف البيئية كعامل إجرامي ليست لها أهمية كبيرة مقارنة بالوراثة والميل، وقد حاول أن يثبت من عدة مقارنات أجراها في هذا السبيل أنّ نسبة التّشابه بين الآباء والأبناء في السلوك الإجرامي هي نسبة 60% وهي نفس نسبة التشابه بينهم في القامة والوزن ولون العينين والشعر وغيرها من المظاهر الفيزيولوجية، أمّا نسبة تشابه الإخوة في سلوكهم الإجرامي هي 40% وهذه النسبة تكون هي نفس التشابه بينهم من الناحية الفيزيولوجية، ويفسّر الباحث ذلك بوجود عامل وراثي كما وأنّ الاستعداد الإجرامي يُورَّث كما تورَّث الصفات الأخرى المادية والعقلية والظروف المرضية عند الإنسان (علي: 30).

ويعاب على هذه الوسيلة قصورها، فقد أخذ عليها أنّها لا تكفي للجزم بأنّ الوراثة وحدها هي التي تؤدي إلى إجرام الفروع، وهذا النقد مقبول لأنّ البيئة الإجرامية مع عامل الوراثة من توجّه الابن إلى المسلك الإجرامي.

- هذه الدراسة استندت على نوعين من التوائم: حقيقية وغير حقيقية، قام بهذه الدراسة العالم "كرانش Kranz" فقد رأى من خلال بحثه -على 31 زوجا من توائم حقيقيين- أنه قد بلغت نسبة التوافق بينهم 71% ونسبة التنافر بينهم 29% وبحثه -عن 44 زوجا من التوائم الإخوة- فكانت نسبة التوافق بينهم 38% ونسبة التنافر 62% (عبيد، 1977: 230-231) فهذه التجربة عجزت أن تثبت رأيها لأن العدد كان قليل وغير ممثّل، وكذلك تقسيم التوائم ولا ندري إن كانوا فعلا حقيقيين أو غير حقيقيين.

وربط بعض الباحثين الميول الإجرامي ببعض الكروموسومات الوراثية فادّعوا بأنّ المجرمين الحقيقيين لديهم زيادة في كروموسوم Y (أو ما يسمى بمتلازمة جاكوب)، أحد هؤلاء الباحثين اختبر حراس السجون فوجد 1% من نزلاء السجون وقارنهم مع مجموعة من الرجال العاديين في المجتمع فوجد 1 في الألف ممكن أن يكونوا غير أسوياء معنى ذلك أن الكروموسومات ليس لها أثر فعّال في دفع الأفراد إلى السلوك الإجرامي (العمر، 2009: 157).

3. الاتجاه الهرموني في تفسير السلوك الانحرافي:

يرى بعض الباحثين أن الغدد في جسم الإنسان وإفرازاتها من هرمونات لها تأثير على تمزّق الإنسان، فتجعله يتصرف تصرّفا منحرفا ومن بين هذه الغدد نذكر:

أ- الغدد الصمّاء:

يرى العلماء في هذا المبحث أنّ هناك علاقة بين إفرازات الغدد الصمّاء وارتكاب السلوك الانحرافي (علي: 29)، لقد وجد العالمان في كتابهما "علم الإجرام الجديد" أنّ ثلث المجرمين بوجه عام يعانون من اضطرابات في إفرازات غددهم الصمّاء.

وخلاصة القول أنّنا لا ننكر أهمية الغدد الصماء وأثرها على وظائف الجسم المختلفة ولكن لا يوجد الدليل العلمي القاطع على وجود علاقة سببية بين الجريمة وإفرازات هذه الغدد، فهناك عدد كبير من الأشخاص غير مجرمين ويعانون من اضطرابات في الغدد الصمّاء.

ب- الغدد الدرقية والكظرية:

فالمدمن على الكحول تحصل له اضطرابات على مستوى الدماغ تؤثر على الغدة الدرقية وهرموناتها قد يؤدي إلى التخنث (الذي يدفع صاحبها إلى اللواط) أو التهيج الجنسي في حالة الإفراط في هذه الإفرازات.

4. علاقة الجنس بالسلوك الانحرافي:

يُلاحظ أنّ الذكور أكثر إجراما من الإناث من خلال الإحصائيات الجنائية ولكن هذا التفاوت لا يمكن أن نرُدَّه إلى الاختلاف البيولوجي وحده، وذلك أنّنا لا ننسى منزلتها الاجتماعية التي لا تتيح لها فرصة الاختلاط والاحتكاك بمتطلبات الحياة الاجتماعية، وأنّ ارتكاب المرأة للجريمة يزداد كلما أتيحت لها الفرصة للاختلاط والعمل.

5. علاقة العمل بالسلوك الانحرافي:

هناك محاولات عملية حاولت الربط بين العمل والسلوك الانحرافي، فوُجد أنّ مرحلة الشباب هي أكثر المراحل التي تصل فيها الجريمة إلى ذروتها. واستعانوا بإحصائيات فربطوا بين العمل ونوع الجريمة فمثلا جريمة السرقة يقوم بها المراهقون، ونحن لا ننكر أهمية العمل ودوره المباشر والغير المباشر في الانحراف أو نوعية الانحراف ولكن لا نستطيع أن نجزم بأنّ هناك وظيفة أو علاقة بين العمر وتكوين السلوك الانحرافي، لأنّ هناك تداخلات أخرى مؤثرة مثل عامل الخبرة وعامل التنشئة الاجتماعية.

الفرع الثاني
العوامل الخارجية المتدخلة في ظاهرة الانحراف
أولاً: العوامل الاجتماعية:

1- التنشئة الاجتماعية الخاطئة:

يُقصد "بالتنشئة الاجتماعية العملية التربوية" تلك التي يتم بواسطتها تلقين الطفل "خلال مراحل نموه" مجموع الأنماط المختلفة للسلوك والتفكير والشعور التي ترتضيها البيئة والحضارة التي يعيش فيها، ولأنّ الإنسان كائن اجتماعي، فإنّه بحكم طبيعته هذه، يكون مهيأً لأنْ يتفاعل مع المجتمع، ويكسب منه قيمته وخصائصه وصفاته الاجتماعية والنفسية (المغربي والليثي، ب.ت: 220).

2- تفكك الأسرة والانحراف:

هناك علاقة وثيقة بين التّفكك الأسري وعملية التنشئة الاجتماعية، غير أنّنا أردنا إبراز هذه النقطة منفصلة عن عملية التنشئة الاجتماعية لأن هناك فرق بين التفكك الرّاجع لبنية الأسرة وهيكلها المادي، والتفكك المعنوي الرّاجع لتخلخل العلاقات العائلية، وفشل أساليب التربية، ولنؤكد بأنّ التأثير الأكبر على سلوك الطفل خلال عملية التنشئة الاجتماعية يأتي أساساً من التفكك المعنوي أكثر ممّا يأتي من التفكك المادي (الكتاني: 169).

3- المناخ المدرسي:

تلعب البيئة المدرسية دوراً هاماً في الصحة النفسية والصحة الجسمية للطلاب، فالبيئة المدرسية التي تراعي الجوانب المرتبطة بفترة النمو والمراهقة للطلاب تساهم في جعل المراهق يستغل فترة المراهقة في اكتساب خبرات مفيدة تساعده في تكوين اتجاهات إيجابية تجاه الذات وتجاه القيم السائدة في المجتمع وتجاه المجتمع ككل. ومما لا شك فيه أنّ هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية التي قد تعيق المدرسة عن أداء الدور المناط بها في دمج الطلاب في بناء ثقافة المجتمع ككل ومن ذلك سوء معاملة بعض المدرسين للطلاب ممّا يولِّد لدى الطلاب رفض أنماط السلطة في المجتمع وعدم تقبّل قيم ومعايير المجتمع، ويفترض أن تقوم المدرسة بغرس القيم الاجتماعية الإيجابية التي تحقق الأهداف العليا للمجتمع في نفوس الناشئة ولكن أحياناً يحدث العكس حيث تسهم المدرسة سلوكياتهم في المستقبل ويخرج جيل من الفاشلين والمنحرفين.

4- الحي:

يقصد بالحي الوسط المحيط بالأسرة من مكان جغرافي وجيران وأماكن اللقاءات ونوعية العلاقات والصلات القائمة في مكان الحي، وللجو السائد في الحي دور كبير في سلوك أفراده سلوكاً سوياً أو منحرفاً، وقد أوضحت دراسات عديدة هذا الدور ومن أهمها دراسة" "شو" الذي درس تأثير الحي على خمسة إخوة

أشقاء كانوا معروفين بتاريخهم الإجرامي الطويل، وقد وصف "شو" الحي الذي سكنوا فيه بأنّه منطقة جُنّاح وتوافرت فيه أسباب عدم التنظيم الاجتماعي وتشجيع السلوك الإجرامي عن طريق احترام المجرم وإضفاء طابع الرّجولة والبطولة عليه مما جعل هذا الحي بيئة فاسدة أنبتت هؤلاء المجرمين (الكتاني: 170).

5- الرفاق:

وهم مجموعة من الأفراد المقاربين للإنسان في عمره وميوله واتجاهاته ومنزلته الاجتماعية، وجماعة الرفاق تلعب دوراً كبيراً في حياة الفرد، من ناحية التأثير في سلوكياته فإذا كانوا هؤلاء الرفاق من الصالحين فإنّه يتوقع أن يكون سلوك الفرد صالحاً، بل ويزداد صلاحاً مع مرور الأيام وطول المخالطة مع هؤلاء الرفاق، ولكن الخطر يأتي عندما يكون هؤلاء الرفاق منحرفين ممّا يقود للانحراف عاجلاً أو آجلاً، لأن استمرار علاقة الفرد بهؤلاء الأفراد لابد أن ينتج عنها تأثير يجعل الفرد يسلك مثل سلوكهم وقد تم استعراض نظرية المخالطة الفارقة لـ "سندرلاند" التي تشير إلى أن السلوك الإجرامي يتم تعلمه عن طريق الاختلاط والتفاعل والتأثير المتبادل مع أشخاص آخرين خلال عمليات التواصل والاتصال.

6- وسائل الإعلام:

تُعدّ البرامج والمسلسلات التي تعرضها وسائل الإعلام المختلفة ذات تأثير مباشر على السلوك الاجتماعي للأحداث، حيث تستثير خيالهم وتدفعهم في بعض الأحيان إلى تقمص الشخصيات التي يشاهدونها خاصة ما اتصل منها بالمغامرات والحركة والعنف وقد تتحوّل حالات التقليد والمحاكاة إلى ممارسة فعلية لأعمال العنف التي يترتب عليها انسياق الحدث في مسار الجُنوح وارتكاب الجرائم. وقد يساهم الإعلام أيضا في الانحراف من خلال مشاهدة الأفلام المنحطة، وفي عدد من أشكال الغزو الثقافي عن طريق وسائل الإعلام المختلفة (الكتاني: 191).

ثانيًا: العوامل الاقتصادية:

يعتبر الجانب الاقتصادي عاملاً من العوامل المهمة الموجّهة للسلوك الإنساني، وخاصة سلوك المراهقين، وهناك من يرى أن للفقر دوراً في رفع معدلات انحراف السلوك، خاصة جرائم الأموال، التسوّل، التشرّد والدّعارة في بعض صورها، وينتج عن الفقر أيضاً في بعض الأسر عدم المقدرة في توفير المتطلبات الضرورية وكذلك انقطاع الأبناء عن مواصلة التعليم إضافة إلى حرمان الأولاد من أسباب اللعب والتسلية في المنزل وخروجهم إلى الشارع لقضاء الوقت وقتله والاختلاط بكثير من رفاق السوء، كما أنه قد يرغم المراهقين على ترك مقاعد الدراسة، ونتيجة لهذا تتفشى الأمية بينهم فيصبحون جهلاء لا يقدرون على تمييز النافع من الضار الخير والشر، والفضيلة من الرذيلة وبذلك يكونون لقمة سائغة لتيار الانحراف.

المبحث الثاني

دور الانحراف في توسيع مجال البحث في علم الإجرام

يعتبر الانحراف أداة قوية لفهم السلوك الإجرامي من منظور شخصي وعميق من خلال دراسة العوامل النفسية التي تحرك الأفراد، ولذلك يمكن لعلم الجريمة أن يقدم رؤىً جديدة حول كيفية التعامل مع الجرائم ومنعها.

وعليه سوف نتناول دور الانحراف في توسيع مجال البحث في علم الإجرام في هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى مطلبين رئيسيين، حيث نتناول في المطلب الأول المناهج العلمية والانحراف، ثم نتناول في المطلب الثاني أهم النظريات المفسرة للانحراف، وذلك على النحو التالي

المطلب الأول

المناهج العلمية والانحراف

سوف يتم تناول المناهج العلمية وأثرها على الانحراف في هذا المطلب، وذلك من خلال المنهج العلمي الذي يجمع بين الاستنباط والتجريب، وكذلك المنهج العلمي المتبع في دراسة الظاهرة الإجرامية، وذلك كالآتي:

الفرع الأول

المنهج العلمي بين الاستنباط والتجريب

يحيل المنهج في جانبه اللغوي إلى طريقة الفعل أو العمل بهدف الوصول إلى نتائج ترتكز على التنظيم والمراقبة، ويحيل كذلك إلى مجموع من الإجراءات والأساليب المستعملة بهدف الحصول على بعض النتائج في مجالات الاهتمامات العلمية ويحيل كذلك إلى الطريقة التي يتم سلوكها للوصول إلى الغايات.

ويحيل المنهج العلمي الاصطلاحي إلى مجموعة المبادئ النظرية والتطبيقية التي على أساسها يؤسَّس فهم أو تعليم أو تدريس أو تطبيق علم بناء على عمليات ذهنية بهدف الوصول إلى الحقيقة.

ويشير المنهج إشكالية وحدته أو تعدده، فهل نتحدث في علوم الاجتماع عن منهج أم مناهج؟ (الغالي، 2006).

أولاً: الطبيعة وما وراء الطبيعة كميدان البحث عن الحقائق العلمية في نطاق الظواهر:

إذا كان المنهج العلمي هو وسيلة متفق عليها للوصول إلى حقيقة صعبة، فإن طرق هذا المنهج ليست واحدة، فهي تتنوع بتنوع المحل الخاص بالمعرفة المراد الوصول إلى الحقيقة فيها، ومحل المعرفة لا يخرج -كما قسّمه العلماء والفلاسفة- عن أحد ميدانين، الأول، ميدان الطبيعيات والثاني ميدان ما وراء الطبيعة، فمضمون الطبيعيات ينصرف إلى كل ما يدرك بالحسّ والظواهر الموجودة في الكون، أما اصطلاح ما وراء الطبيعة فينصرف إلى كل ما يشعر الإنسان بوجوده دون أن يدركه بالحسّ كالنفس والروح والشعور والرغبة فهي موجودات غير حسية (العوضي: 80، 81).

وإذا كان البحث في الطبيعيات ذات الوجود المادي الملموس فيعتمد على استنطاق الأفعال والوقائع بصفة عقلية مبنية على منهج الاستقراء العلمي المعتمد على المشاهدة والتجربة، فإن الأفعال التي لا وجود لها "ما وراء الطبيعة" الغير الملموسة يتم البحث فيها عن طريق ترتيب عقلي مجرد، فيما يعرف بمنهج العقل أو الاستنباط العقلي.

ثانيًا: الأداة كمحور للمناهج العلمية وأثر استخدامها في تفرع المناهج واختلافها:

الأداة الوحيدة والتي لا بديل لها بالاتفاق هي العقل فليس هناك أداة ممكنة لإدراك معارف ودقائق علمية مجهولة غير العقل الإنساني، مهما اختلفت الميادين أو الأساليب المتبعة في حالة التوصل إلى ذلك المجهول الذي يمثِّل الحقيقة وراء الظواهر، وإذا كان الاعتراف بوحدة الأداة، وعدم وجود بديل لها مسألة لا تثير جدلا ولا خلافا عند الفلاسفة، فإن ذريعة استخدام تلك الأداة على العكس تثير اختلافات جوهرية وتمثل المواقف التي اتّخَذت في هذه المسألة أساس تفرع طرق المنهج.

فالأداة العقلية لم تختلف في المذهبين المنهجيين المشـــار إليهما لكونهما وســـيلة للوصـــول إلى الحقيقة، لكن اختلفت في طريقة اســـتخدامها في المذهب المنهجي الأول بذاتها تدرك الحقائق، بينما في الحالة الخاصـــة بالمذهب المخالف وسـيلة ربط أفعال ووقائع مجردة في العالم الخارجي ثم اسـتخلاص ما تثبته المشاهدة والتجربة بهذا الخصوص (العوضي: 73-74)

ثالثاً: طرق المنهج العلمي بين الاستنباط العقلي والمنهج التجريبي في ميدان الظواهر:

1- المنهج العقلي القائم على الاستنباط (أفلاطون ديكارت سبينوزا):

الحقيقة عند "ديكارت" تدرك بالنور الفطري أو الغريزة العقلية، فالعقل هو وسيلة المعرفة عن الحقائق في الوجود، فالبداهة عند "ديكارت" وهي بداية عقلية فطرية وهي أداة الإنسان وقوته في التوصل إلى الحقائق فآية الحقيقة عند هذا الفيلسوف تُرى سابحة في نور العقل بحدس قوي، وآية الحدس الظهور والتميز، فكل ما ندركه بوضوح وتميز فهو حق أما كيف يكون استخدام نور العقل أو النور الفطري أو الغريزة الفطرية -وهي مترادفات لجوهر واحد وهو العقل- إنما يكون بالتصور الواضح والتصور العقلي يكون واضحا عند "ديكارت" متى مثل أمام العقل المنتبه مثول المرئيات أمام العين التي تبصرها.

2- المنهج التجريبي (أرسطو - بيكون – ستيوارت ميل – هيوم):

أما عن أسلوب هذا المنهج فهو يكون بتلمس الحقيقة في الوقائع والأفعال، فالعقل هو الوسيلة في هذا المنهج إلّا أنّه لا يُستعمل لإدراك الحقيقة المباشرة كما هو الحل في المنهج العقلي، وإنما يُستخدم كوسيلة ترتيب الأفعال والوقائع ثم الاستدلال من هذا الترتيب من الحقائق المقصودة فالفكر التجريبي المنهجي في أسلوبه للوصول إلى الحقائق يقوم على خطوات ثلاث، الأولى وضع الفكرة الافتراضية من الباحث، والثانية أن يقوم بالتجريب القائم على الملاحظة والمشاهدة.

فإذا ما تبين صدق الفرض الذي افترضه من واقع التجربة التي تقوم على تنظيم وترتيب الأفعال بطرق مختلفة، تأتي المرحلة الأخيرة بالتحقق من صدق الفرضية وذلك بتطبيق هذا الفرض على أكبر عدد ممكن من الوقائع ليتيقن من صدقه، فالوصول إلى المجهول يتم عن طريق اكتشاف العلاقات الثابتة بينهما وبالتالي التوصل إلى القانون وهو الحقيقة المنشودة (العوضي: 90-91).

الفرع الثاني

المنهج العلمي المتّبع في دراسة الظاهرة الإجرامية

أولاً: تطوّر طرق المنهج العلمي من التجريد إلى التجريب:

إذا كانت المعرفة العلمية تستند في التوصّل إليها إلى المنهج العلمي بأساليبه المختلفة فإن المشكلة -كالظاهرة الإجرامية- ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الظواهر الأخرى فيما يخص وجوب إخضاعها في الوصل إلى الحقائق للمنهج العلمي، وحينئذ يمكن أن نقول حقيقة أننا توصلنا أو أمكننا التوصل إلى معرفة علمية لتفسير الظاهرة الإجرامية.

وتتلخص المشكلة في تحديد المنهج المناسب لدراسة تلك الظاهرة، فلسنا في تصور المعرفة العلمية أمام منهج واحد وإنّما هي مناهج متعددة يتعين علينا أن نختار بينها ما يتعين الاستناد إليه في دراسة الظاهرة الإجرامية.

وكما سبق أن ذكرنا أنّ المعرفة العلمية الصحيحة من حيث تحديده، تتوقف بصفة جوهرية على الطبيعة الظاهرة لموضوع البحث، ويمكن القول ابتداء بأنّه بالنسبة للموقف التقليدي الذي يحكم تلك المسألة يلاحظ أنّ المنهج التجريبي القائم على الاستدلال بالمشاهدة والتجربة أو ما يعرف بالمنهج الاستقرائي قد استخدم أصلاً للبحث في ميدان الطبيعيات بينما استخدم منهج العقل المجرد للبحث فيما وراء الطبيعة.

وبعبارة أخرى يمكننا القول أنّ المنهج العقلي أصبح واجب الاتباع الآن في دراسة الإنسان باعتباره ذاتاً مكونة من صفات غير ملموسة تتطلب منهجاً مناسباً لمسائل ما وراء الطبيعة، هذا إذا ما كان هناك تسليم بوضع الإنسان من حيث النظرة إليه أي التسليم بكون جوهره وماهيته هي ذاته غير المرئية وليس جسده، كذلك يكون المنهج العقلي هو المنهج الواجب التطبيق دون المنهج التجريبي القائم على الفلسفة الوضعية في دراسة الإنسان حتى إذا لم يكن هناك تسليم بطبيعة النظرة إلى الإنسان على النحو المذكور، وذلك حين يكون التسليم من جانب المهتمين بهذه الدراسة منصرف إلى الجانب العضوي الجسدي الظاهر من الإنسان، ويكون مقتضى الأخذ بالمنهج العقلي المجرد في هذا الفرد الأخير هو منطق التطور المعاصر في تفسير الظواهر الطبيعية وهو المنطق الذي تمخّض عن وجوب العودة إلى تجريد واستخدام العقل -أي الاستدلال العقلي المباشر للتوصل إلى أسرار الطبيعة-، ولمّا كان الأمر في نظر هذا الإجماع على النحو الذي ذكرناه فقد كان من المنطقي أن يكون هذا الموقف -تحديد تاريخ النظريات الدراسية العلمية الأولى- مرتبط بالتطبيق الأول للمنهج التجريبي على الدراسات الإجرامية، ولما كان ذلك قد حدث من النصف الأخير من القرن التاسع عشر وعلى وجه التحديد (1171م) -حين طبق العالم والطبيب الإيطالي لومبروزو هذا المنهج في دراسة المجرمين بتشريح جثتهم بهدف العثور على الصفات العضوية المميزة لهم- فإن تاريخ الدراسة العلمية بالإجرام تتحدد بالوقت المذكور(العوضي : 92-93).

ويَعتبِر الشراح أنّ هذه الأبحاث العلمية هي بداية تاريخ دراسات الإدراك على أساس أنّ الاعتراف بالصف العلمي لتلك الدراسات إنّما يكون قاصرا على الدراسات المستندة إلى الفلسفة الوضعية التي تعتمد على المشاهدة والتجربة دون غيره من المناهج الأخرى كالمنهج العقلي والتجريبي.

ثانيًا: الإحصائيات الجنائية كأسلوب من أساليب البحث في علم الإجرام:

تكون البيانات المعلومات والأرقام الصادرة عن وكالات وأجهزة الضبط الاجتماعي هي المواد الخام الأولية والأساسية التي يعتمدها الباحثون في قياس الظواهر الاجتماعية بصفة عامة، والظواهر الإجرامية بصفة خاصة، وفي هذا المجال يميّز المختصون بين ثلاث مستويات لقياس الإجرام وذلك حسب المصدر الذي تستقى منه هذه الإحصائيات الجنائية (جعفر، 2010: 51).

المستوى الأول: الإجرام الواقعي أو الفعلي:

يتكون من مجموع الجرائم والأفعال المضرة التي تُرتكب بطريقة فعلية في المجتمع وما يوجب القول بأن قسمي الجريمة المعروف وغير المعروف لا يُساعد على وضع اليد على كل الجرائم المرتكبة في المجتمع لأن هناك من الجرائم التامة أو الكاملة أو تلك التي لا يبلغ عنها وهي تبقى خارجة عن الإحصاءات الجنائية.

المستوى الثاني: الإجرام الظاهر:

وهي الجرائم التي تصل إلى معرفة مصالح الشرطة والنيابة العامة وتسمى بالإجرام الظاهر لأن جزءا مهماً منها لا يصل إلى المحاكم ليصبح إجراماً مسجلا في المجتمع، وذلك بحفظ بعض القضايا وتسريح بعض المجرمين، إما بفعل بساطة الأفعال المبلغ عنها أو تنازل أصحابها عن البعض منها أو لعدم كفاية الأدلة فيها.

المستوى الثالث: الإجرام الشرعي:

يتكون من الأجرام الناتج عن مجموعة الأحكام بالإدانة التي تصدرها المحاكم الزجرية ويأخذ عادة في هذا الباب بعدد المتهمين المحالين على المحكمة، بدل المحكوم عليهم فعلاً لأن المتهمين إذا لم يصدر حكم في حقهم بالإدانة يكون ذلك مؤشراً وعلامة على الخطورة التي يجب على المجتمع أن يفطن لها، ومن ميزة الإجرام الشرعي أنّ القانون يسمح بمعرفة الأفعال التي هي جرائم وقعت في المجتمع واعتبرت كذلك من طرف المحاكم الزجرية.

مما لا شك فيه أنّ الحجم الرسمي للجريمة يتأثر بغياب عدد كبير من الجرائم يصعب التعرف عليها وهذا ما يُصطلح عليه بالإجرام الخفي قد لا يمثل هذا الحجم للجريمة إلا من تورطوا ووقعوا في قبضة مصالح الشرطة أو مثلوا أمام المحاكم (بن حدو،1999: 43-44)، ويمثل الرقم الأسود الجرائم المستترة التي لم يبلغ عنها للشرطة لعدم اكتشاف هذه الجرائم، أو لأن أصحابها أو ضحاياها لم يبلغوا عنها لظروف خاصة بهم، ويعتقد بعض العلماء أن درجة التسامح التي يتحلى بها مجتمع معين تلعب دوراً مهماً في ارتفاع حجم الرقم الأسود -المظلم- لدرجة أنّ هذا الأخير قد يصل إلى خمسة أضعاف الرقم الظاهر كما قد يمثل بالنسبة للبعض ضعف هذا العدد(جعفر: 64).

المطلب الثاني

أهم النظريات المفسرة للانحراف

ظهرت حركة البحث العلمي وزاد الاهتمام بها، حتى غزت كافة الميادين، وشملت معظم العلوم الطبيعية والنفسية، من سائر العلوم الاجتماعية، مما دفع الكثير من الباحثين والعلماء إلى الاهتمام بظاهرة الانحراف، وكان من بينهم عالم الاجتماع وعالم النفس والباحث في الطب العقلي والطبيب البشري وعالم الجغرافيا... وغيرهم من العلماء في شتى التخصصات المختلفة، وكان تخصص كل منهم يمثل إطاره المرجعي في تناوله للانحراف، يستخدم مفاهيمه وطرق القياس فيه.

وقد ترتب على هذا وجود محصول وافر من الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة وتناولت هذه الظاهرة ثلاث اتجاهات رئيسة سوف نتناولها في هذا المطلب من خلال تقسيمه إلى فرعين:

الفرع الأول
النظرية البيولوجية

اتّســـمت أوائل المحاولات لفهم الجريمة بطابعها البيولوجي، إذ ركزت على صـــفات فطرية في نفوس الأفراد لتفســـير ميلهم إلى الانحراف والإجرام، وكان عالم الإجرام الإيطالي "ســـيزار لومبروزو" يعتقد في السبعينيات من القرن التاسع عشر أنّه يمكن تمييز النماذج الإجرامية بخصـائص تشريحية معينة مثل حجم الجمجمة والفكين والجبهة وطول الذراع (بن حدو: 45)، ولقد تمكّن "لومبروزو" من فحص 373 جمجمة، بالإضـــافة إلى 5907 من المجرمين الأحياء، وأكمل هذه الأبحاث بإجراء مقارنات مع الجنود وتلاميذ المدارس للتحقق من صحة الملاحظات التي توصل إليها.

هذا ما دفع "لومبروزو" إلى القول: " إنّ المجرم شخص مغلوب على أمره لأنه طبع على الإجرام فهو مجرم بالفطرة أو مجرم بالميلاد" (العثماني، 2012).

وقد لاقت أراء "لومبروزو" في البداية نجاحاً بالغاً جذب إليه عدداً كبيراً من التلاميذ والمؤيدين، والذين اعتنقوا أراءه وأفكاره، وفي سنة (1885م) انعقد في حضوره وعلى شرفه المؤتمر الدولي الأول للأنثروبولوجيا الجنائية في روما، في العام التالي أنشا "لاكسني" الطبيب الشرعي الفرنسي أرشيف الأنثروبولوجيا الجنائية وهي مجلة نصف شهرية، وقد أنشأ "لومبروزو" نفسه -بوصية تركها- "جائزة لومبروزو الأنثروبولوجيا".

غير أن سحابة الحفاوة هذه سرعان ما انقشعت وفقدت هذه النظرية صدقيتها، وحلت محلها توجهات نظرية أخرى تميز بين ثلاثة أشكال للجسم الإنساني وتربط واحداً منها بالنزعة إلى الانحراف ممن يتصفون بتحول الجسم أو من الأشخاص ذوي الأجسام الممتلئة، وقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات لأنها باقتصارها على المظاهر الجسدية لا تفسير مقنع للنماذج الفعلية من المجرمين والمنحرفين، كما أنها تخلط بين المظاهر التي يمكن التحكم بها أو اكتسابها عن طريق التدرب مثل الممارسات المتصلة بالرياضة اللياقة البدنية، وتلك المتعلقة بنوع الغذاء أو الناجمة عن عوامل وراثية أو مؤثرات التنشئة الاجتماعية، وقد استقرت هذه النظرية على تصنيف المجرمين على الفئات التالية (غندز، 282):

- **المجرم المجنون:** وهو المصاب بالخلل العقلي الذي يفقده التميز ويقدم على ارتكاب الجريمة دون إدراك، وهو مسؤول عن تصرفه لأنّه لا فرق بينه وبين العاقل.

- **المجرم بالفطرة:** وهو الذي وُلد مجرماً اجتمعت فيه عوامل وراثية وعضوية ونفسية متحكمة لن ينفع معها تدبير ولا علاج.

- **المجرم العاطفي:** وهو شخص سليم من الناحية النفسية وذو إحساس حاد ومزاج عصبي مندفع يعجز عن السيطرة على تصرفاته، وهو يرتكب الجريمة يتأثر بالحالة النفسية المرضية دون تصميم مسبق.

- **المجرم المعتاد:** وهو في الأصل شريف السلوك وسليم من الناحية الشخصية ولكن عوامل خارجية طبيعية أو اجتماعية أو هُمَا معاً أفسدت عليه طبيعته وساقته للإجرام.

- **المجرم بالعاطفة:** يندفع على الجريمة بسبب داخلي نفسي هو مزاجه العصبي وإحساسه السريع الهيجان.

الفرع الثاني
نظرية التحليل النفسي

إنّ البحث في موضوع الجريمة على ضوء التفسير النفسي أصبح من اختصاص علم جديد يعرف ب-علم النفس الجنائي- الذي يبحث في العوامل النفسية للجريمة من خلال مختلف الاتجاهات المنتمية للمدرسة

النفسية، في هذا الصدد نجد اتجاهات مختلفة إطارها: النظرية النفسية وتفسر الجريمة وفق رؤى نفسية مختلفة وأبرز هذه الاتجاهات وأشهرها الاتجاه "الفرويدي".

بمجرد أن يذكر اسم مدرسة التحليل النفسي إلا ويتبادر إلى الذهن العالم "سيغموند فرويد (1939 – 1856) Sigmund Freud" مؤسسها ورائدها الأول، والذي نجده يتفق مع المدرسة التكوينية في نسب السلوك الإجرامي إلى العوامل الفردية، ومعها في كون هذه العوامل نفسية لا عضوية، غير أنّ "فرويد" لم يهدف من أبحاثه بصفة أساسية وضع تفسير للسلوك الإجرامي بصفة خاصة، وإنما أراد دراسة تأثير الجهاز النفسي للفرد على سلوكياته ومن بينها السلوك الإجرامي.

وللوقوف على حقيقة نظرية التحليل النفسي من وجهة نظر "فرويد" لابد لنا من ذكر التحليل الذي قام به للنفس الإنسانية، حيث نجده قد قسم النفس الإنسانية إلى ثلاث:

المرتبة الأولى: النفس ذات الشهوة (الذات الدنيا) وتحوي هذه المرتبة من النفس الميول الفطرية والاستعدادات الموروثة (الشاذلي، 2007: 66)، ويتركز اهتمام هذه المرتبة من النفس على الانسياق وراء الشهوات، وإرضاء الغرائز بأية طريقة ممكنة بغض النظر عن اعتبارات المثل والقيم والمبادئ النبيلة.

المرتبة الثانية: الذات الشعورية أو العقل ويسمى (الأنا) وهو "الجانب العاقل من النفس البشرية وهو كذلك الجانب الشعوري القريب من واقع الحياة" (الشاذلي: 67)، وتتمثل وظيفة هذه المرتبة من النفس بالسعي نحو إيجاد نوع من التوازن بين الميول الفطرية والاستعدادات الموروثة من جهة، وبين متطلبات البيئة الخارجية من المُثل العليا والقيم والأخلاق والعادات والتقاليد.

المرتبة الثالثة: الذات المثالية أي الضمير الذي يعني (الأنا العليا) وتتجسد هذه المرتبة بمجموعة المثل والقيم والتقاليد والعادات الموروثة عن الأجيال السابقة، وكذلك المكتسبة من البيئة الاجتماعية الحالية، وتكمن وظيفة هذه المرتبة في الردع "هذه المرتبة هي التي تشكل مصدر الردع الحقيقي لكبح جماح النفس الإنسانية، إضافة الى مراقبة الأنا ومحاسبتها إذا ما كان هناك تقصير في القيام بواجبها وهي أشبه ما تكون بصوت الضمير" (أحداف، 2013: 270)، ومنه فهذه المرتبة (الأنا العليا) تعمل على محورين، فهي من جهة تمثل المصدر الحقيقي لردع المرتبة الأولى (هو) عن الانفلات من مقتضيات البيئة الخارجية، ومن جهة أخرى تمد (الأنا) بالقوة اللازمة للقيام بوظيفتها المباشرة في ردع وكبح جماح المرتبة الأولى من النفس وعلاوة على هذين الدورين هناك وظيفة ثالثة تتكفل بها (الأنا العليا) وتتمثل بمراقبة (الأنا) في أداء وظيفتها ومحاسبتها عند أي تقصير في أداء هذه الوظيفة.

وبالتمعن في التقسيم الذي وضعه فرويد نخلص إلى أنّ الدافع وراء السلوك الإجرامي أحد أمرين:

- **الأول:** إما تغليب النفس ذات الشهوة أي (الهو) بسبب انعدام وجود (الأنا العليا) أو لعدم قدرتها على أداء مهمتها في الردع.

- **الثاني:** إما كبت (الأنا) للميول الفطرية والنزعات الغريزية أي (الهو) وإخمادها في اللاشعور الشيء الذي يسبب تكون عقد نفسية كعقدة أوديب وعقدة الذنب وعقدة النقص...

والنتيجة الحتمية لذلك هي فك قيد (الهو) وانطلاق الشهوات والنزعات والميول الغريزية إلى حيث البحث عن وسائل لإشباعها وقد تكون هذه الوسائل سلوك سبيل الجريمة.

وبعد أن استعرضنا الأفكار التي جاءت بها نظرية التحليل النفسي، فلا يمكن لأحد أن ينكر على هذه النظرية الدور الكبير الذي لعبته في إبراز الجانب النفسي للشخصية الإنسانية وتفسيره للسلوك الإجرامي، الشيء الذي كشف عن إمكانية علاج بعض طوائف المجرمين المصابين بخلل نفسي، غير أنّه ومع هذا فقد وُجِّهت إليها عدة انتقادات كان أبرزها: أنّ مدرسة التحليل النفسي لا تقدم نظرية عامة عن أسباب السلوك الإجرامي والعامل النفسي بمفرده، وهذا ليس كافيا لتفسير السلوك الإجرامي وإقناع الباحثين،

كما أنه "ليس من المتيسر إقامة الدليل العلمي على صحتها أو فسادها، نظرا لتعلقها بعناصر غير قابلة للملاحظة أو القياس (الشاذلي، 2007: 69)، أضف الى كل هذا إغفالها للعوامل الاجتماعية رغم أهميتها.

الفرع الثالث
النظريات الاجتماعية

انطلاقا ممّا تم عرضه لبعض النظريات الفردية الشخصية مع محاولة معالجتها من الناحية المعرفية النظرية والمنهجية يمكن القول أنّ تلك النظريات هي بالأساس نظريات إما عضوية بيولوجية أو نفسية وهذا انطلاقا من السياق المعرفي والمنهجي والمنطقي، فهي تنطلق من المستوى الفردي في محاولة تفسيرها للسلوك الانحرافي، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن الطرح البيولوجي أو السيكولوجي الذي تمت الإشارة إليه سابقا هو طرح يمتاز بحتمية التفسير التخصصي الذي يحدد الإطار العام لمرجعية تحليل هذا السلوك، حيث أنّه تم تسجيل بعض الانفتاح على دراسة بعض الظروف الخاصة بالبيئة الاجتماعية إلا أنّه يظل الأساس في كل تفسير إمّا المنطلق البيولوجي أو السيكولوجي أو حتى البيوسيكولوجي، ويتم الآن على مستوى هذا الجزء من الموضوع محاولة التركيز على بعض الإنتاج النظري فيما يخص معالجة النظريات الاجتماعية للظاهرة الانحرافية، مع العلم أن أدبيات الطرح النظري الاجتماعي الانحرافي لا تتحدد فقط ضمن نطاق حقل الإنتاج السوسيولوجي وإنما هناك أطروحات أخرى في هذا المجال من بينها ما جاء به رواد الطرح البيئي الجغرافي.

أولاً: الطرح البيئي الجغرافي:

هناك من الباحثين في مجال الاهتمام بالإنتاج العلمي الإجرامي مثل "عبد الرحمن محمد أبو توتة" من يعتقد أنّ الطرح الاجتماعي في تفسير الانحراف يعود ناحية الإبداعية التاريخية إلى أفكار كل من "جيري" في فرنسا و"كتليه" في بلجيكا ثم يلي ذلك ظهور ما يسمى بالمدرسة الاشتراكية التي ربطت بين الجريمة والوضع الاقتصادي.

إذاً أدبيات الفهم الاجتماعي الانحرافي تنطلق من الطرح البيئي الجغرافي والذي يسميه البعض بالمدرسة الجغرافية في علم الإجرام أو النظرية الجغرافية، وقبل الخوض في بعض ما جاءت به أعمال كل من "جيري" و"كيلتيه" فيما يخص هذا التناول البيئي الجغرافي تجدر الإشارة أنّه ثمة تفرقة معرفية بين كل من الطرح على مستوى الاتجاه الجغرافي والاتجاه الايكولوجي في معالجة الانحراف والجريمة حيث إن:

الاتجاه الجغرافي: هو ذلك الاتجاه المحدد الذي يقتصر على دراسة الوقائع الجغرافية الطبيعية ومدى تأثيرها على الجريمة والسلوك الإجرامي حيث إنّ طرح هذا الاتجاه يركز على اعتبار أن تفسير الانحراف يقوم على أساس أن للبيئة الطبيعية دور مباشر في التأثير على السلوك الانحرافي وهذا إمّا من حيث النشأة أو الزيادة أو النقصان.

أما الاتجاه الايكولوجي: في تفسير الانحراف فهو الذي يستخدم الخرائط الجغرافية في التحليل الإحصائي الموقعي لكتلة الجريمة وعلاقة ذلك بالظروف المادية والاجتماعية والثقافية التي تتميز بها المناطق الإجرامية.

يتبين أنّ الاتجاه بالرغم من كونه يصنف ضمن الاتجاهات الجغرافية إلا أنّه أوسع نطاق في تحديده لمجال دراسته للانحراف فهو يركز على البيئة الجغرافية ولكن من الناحية المادية والإنسانية معا، وذلك في إطار توقعات جغرافية خرائطية، ويصنف علماء هذا الاتجاه "كتيليه" مع العلم أنّ هذا الاتجاه الايكولوجي قد عرف تطورا على مستوى المدرسة السوسيولوجيا الأمريكية على أعمال كل من "كليفاردشو" و"ماكاي".

ثانيًا: النظريات السيوسولوجية في تفسير الانحراف.

إنّ الباحث في أدبيات الطرح السيوسولوجي كبديل معرفي في المعالجة النظرية للظاهرة الانحرافية داخل البيئة المجتمعية يقف على بعض النقاط فيما يخص هذا الطرح العلمي.

يجمع علماء سوسيولوجيا الانحراف أنّ الظاهرة الانحرافية هي نتاج اجتماعي مع كل ما يمثله من أبعاد على مستوى المجتمع، ولهذا كانت معظم التحاليل والدراسات السوسيولوجية تقوم على فكرة محورية في نظرتها للانحراف إذ اعتُبرت البيئة بمثابة الحقل الأساس الذي يتم على مستواه إنتاج الظاهرة الانحرافية.

فالظاهرة الانحرافية -انطلاقاً من هذا الطرح- هي ظاهرة اجتماعية تتميز بأنها تتواجد في المجتمع في إطار ظروف تحيط بها كظاهرة من جهة ومن جهة أخرى تحيط بالفاعل الاجتماعي.

وفي نطاق هذا المذهب الاجتماعي نجد اتجاهات كثيرة بعضها ظهر في القرن التاسع عشر والبعض الآخر في القرن العشرين.

1 - نظرية "دوركايم":

من ضمن الإبداع العلمي الذي جاء به "دوركايم" في علم الاجتماع نظرية "الأنومي" أو "اللامعيارية" في تفسير الانحراف من الناحية السوسيولوجية وقبل الخوض في أسس هذه النظرية السوسيوانحرافي نعرّج بعجالة على تعريف "الأنومي" ولو نسبيا، فالأنومي أو اللامعيارية أو اللانظامية تعني: انعدام القيم والقواعد المعيارية التي تحدد سلوك الأفراد داخل المجتمع وتنتج هذه الحالة عن الاضطراب الذي يلحق بالأفراد بفعل عدم قدرتهم على استيعاب قواعد السلوك الاجتماعية فالمجتمع اللامعياري هو مجتمع متفكك العلاقات لا تتناسب فيه مصالح الأفراد ومساعيهم (جعفر: 39).

بناءً على هذا فالمجتمع حسب "دوركايم" هو الذي يكون للانحراف عن طريق وضع الضوابط السلوكية القائمة على القيم والمعايير الاجتماعية التي ترسم السلوك المقبول اجتماعيا فكل شخص يتجاوز هذا المسار يعتبر منحرفاً أو مجرماً.

كذلك ذهب "دوركايم" من خلال كتابه "الانتحار" إلى اعتبار الجريمة والانحراف -في ظاهرة اجتماعية اعتيادية- تكون ذات منشأ اجتماعي بيئي أي أنها تنشأ عن التنظيم الاجتماعي وما يحدث في هذا التنظيم وما يَجِدُّ عليه من تغير أو تحول وبالطبع فأنه لا يتأتى فهم الجريمة إلا بفهم المجتمع وعلاقاته وثقافاته في زمان ومكان محددين.

ومن ضمن الظروف الأنومية في المجتمع هناك مثلا الظروف الأسرية الاقتصادية المدنية والظروف الشخصية للعائد من الانحراف المستوى التعليمي الظروف الصحية.

2 - نظرية "تارد":

يُعتبر "تارد" من المفكرين السوسيولوجيين الذين يعتبرون السلوك الانحرافي سلوكا مكتسبا عن طريق عملية التقليد كباقي السلوكيات الاجتماعية الأخرى حيث إن الإنسان لديه لا يولد مجرما بل يتأثر بتصرفات الآخرين ويرتكب الجريمة بإيحاء منهم وتقليد لهم (بدر الدين، ب.ت).

وهذا التفسير للظاهرة الانحرافية نظر له "تارد" في نظرية التقليد الاجتماعي، حيث جاء فيها أن الانحراف والجريمة تتطور وفق قوانين أساسية تسمى قوانين التقليد وهي ثلاثة:

الأول: أنّ الأفراد يقلدون الأفراد الآخرين الذي تكون درجة الاحتكاك بهم مباشرة أكثر من الأفراد الذين يكون احتكاكهم بهم بطرق غير مباشرة.

الثاني: أن الأدنى يقلد الأعلى، فالفقراء يقلدون الأغنياء في ارتكاب الجريمة، وأنّ الجريمة تنتشر بالمدن الكبرى ثم تُقَلَّد بالأرياف.

الثالث: أنّ الأساليب الحديثة تحل محل الأساليب القديمة، فالقتل الذي كان يتم بالسكين انخفض بينما ازداد معدل القتل بالمسدس.

فالتقليد الاجتماعي حسب "تارد" يكون أكثر فعالية كلما كان الاتصال مباشرا لأنه يوفر هامشاً كبيراً كي يتعلم المستقبل من النموذج أو القدوة الانحرافية، أما فيما يخص اتجاه التأثر فهو ينتقل من الأقوى إلى الأضعف ومن الأكثر إلى الأقل وفيما يخص أساليب الممارسة الانحرافية فهي قابلة للتغيير كلما طرأت بدائل أكثر فعالية منها.

ويعاب على هذه النظرية أنّها عجزت عن تفسير لماذا لا ينحرف كافة أفراد المجتمع في ظل توفر البيئة المناسبة للانحراف وتوفر قوانين التقليد وهذا بتوجيه البحث نحو اعتبار أن مؤسسة الأسرة الخاصة بالشخص العائد إلى الانحراف يمكن أن توفر له البيئة الاجتماعية المشجعة على الانحراف وذلك مثلا: عند توفر القدوة السيئة كالأب أو الأم أو الأخ الكبير، في احتكاك مباشر بالعائد إلى الانحراف لما كان في طور الطفولة، هذا من جهة. ومن ناحية أخرى في حالة انهيار القيم والمعايير التي تقوم عليها الأسرة مما يجعل سلطتها في ضبط سلوك أفرادها هشة وغير قوية. هذا من الممكن أن يكون قد وفر للطفل الحرية الكافية لكي يشبع حاجاته بطرق غير مقبولة اجتماعيا، والتي من بينها تقليد القدوة المنحرفة لتعلم أساليب الممارسة الانحرافية، وبالتالي أصبحت شخصية الفرد لها استعداد لكي تكتسب اجتماعيا من الآخر المنحرف أدبيات وقواعد الممارسة الانحرافية.

الخاتمة

بعد أن تم تناول موضوع الانحراف وتأثيره على البحث في مجال علم الاجتماع الجنائي يكاد يكون من المتعذر علينا أن نخلص إلى نظرية واحدة لتفسير شتى أشكال السلوك الإجرامي وتحليلها ويعود ذلك أساسا إلى أن الجريمة تمثل جانبا واحدا من ظاهرة واسعة هي السلوك المنحرف الذي يتراوح في أهميته وخطورته بين سرقة قطعة من الحلوى من أحد المتاجر إلى جرائم القتل الجماعي، ومن هنا فإن إسهامات النظريات في فهم الانحراف والجريمة يتوزع في اتجاهين، فهذه النظريات جميعها تؤكد طابع الاستمرارية والتدرج بين السلوك الانحرافي من جهة، والسلوك المحترم من جهة أخرى، وتتنوع السياقات التي يعتبر فيها أحد أنماط الأنشطة سلوكاً جرمياً ينبغي المعاقبة عليه وإيقاع القصاص بمرتكبه بتطبيق القانون، ومن جانب آخر تتفق جميع النظريات على تأكيد أهمية السياق في الأنشطة الإجرامية ويتأثر قيام الشخص بفعل منحرف أو تعريفه باعتباره منحرفاً بالتعلم الاجتماعي وبالأجواء الاجتماعية التي يعيشها، وعليه فقد تم التوصل إلى العديد من النتائج والتوصيات والتي نجملها على النحو الاتي:

أولاً: النتائج:

1 – لا يوجد تعريف جامع مانع لمفهوم الانحراف فقد تم تعريفه من الناحية الاجتماعية والإجرامية واللغوية، إلا أنّه يعرَّف بأنّه "أيّ فعل أو نوع من السلوك، يضر بالمصلحة الجماعية للأفراد في المجتمع ويهدد كيانه نتيجة عدم التزام من يأتيه بالقيم والمعايير التي تطبق في المجتمع، والتي تقيمها الجماعة وتحرص للحفاظ عليها".

2 – هناك العديد من أنواع الانحراف والتي تختلف باختلاف الفعل أو السلوك الإجرامي للأفراد.

3 – توجد العديد من العوامل التي تؤدي إلى الانحراف سواء كانت عوامل داخلية أو ذاتية متعلقة بالشخص نفسه أو عوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة بالشخص نفسه.

4 – توجد هناك علاقة قوية بين أسباب الانحراف والظروف المحيطة بالأفراد وبين السلوك الإجرامي الذي يقوم به الأفراد.

5 – أبرزت النظريات المفسرة للانحراف السلوك الإجرامي أو الفعل الذي ينتج عنه الجريمة ومدى ارتباطه بالعوامل الذاتية للشخص نفسه، ومن ثم توفير سبل العلاج لهذه الظاهرة السيئة.

ثانيًا: التوصيات:

1 – ضرورة التعرف على السلوك الإجرامي للأفراد وعلاجه حتى لا يؤدي إلى ارتكاب المزيد من الجرائم.

2 – دراسة الأوضاع الاجتماعية للأفراد الذين يرتكبون الجرائم لمعرفة الأسباب المؤدية إلى ذلك.

3 – إبراز الجوانب السلبية والجانبية للانحراف للعمل على علاجه.

4 – ضرورة إجراء العديد من الأبحاث حول أسباب الانحراف وآثاره.

المراجع

أولاً: المراجع بالعربية:

1. د. عدلي السمري: السلوك الانحرافي دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة.
2. د. إدريس الكتاني: ظاهرة انحراف الأحداث.
3. د. معين خليل العمر: علم الاجتماع الانحراف، دار الشروق للنشر عمان 2009.
4. د. علوي جعفر: السلوك الإجرامي، الطبعة الأولى، 2010.
5. د. جعفر محمد علي: الأحداث المنحرفين دراسة مقارنة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1999.
6. د. مأمون محمد سلامة: أصول علم الإجرام، القاهرة.
7. د. رؤوف عبيد: أصول علمي الإجرام والعقاب، القاهرة 1977.
8. د. سعيد المغربي وأحمد الليثي: المجرمون، مكتبة القاهرة الحديثة.
9. د. محمد الغالي: المختصر في أسس ومناهج في العلوم الاجتماعية، أبحاث وأعمال جامعية، سلسلة الدراسات السياسية القانونية والاقتصادية، الطبعة الأولى، 2006، النشر مكتبة المعرفة، مراكش.
10. عبد المنعم عبد الرحيم العوضي: مقدمة في أصول الدراسة المنهجية للإجرام، ملتزم الطبع والنشر، دار الفكر العربي.
11. عبد السلام بن حدو: مبادئ علم الإجرام، دراسة في الشخصية الإجرامية، الطبعة الثانية، المطبعة والوراقة الوطنية، 1999.
12. خالد العثماني: دروس في علم الإجرام، السنة الدراسية 2011-2012، أكادير.
13. فتوح عبد الله الشاذلي: أساسيات علم الإجرام والعقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2007.
14. محمد أحداف: علم الإجرام والنظريات العلمية والسلوك الإجرامي مطبعة سجلماسة، الطبعة الأولى، 2013.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. A. Chohen, la Déviance, les étudiants du Culot, Paris, 1972.
2. Tappon Paul Wilbur (1947), « Girls in court a study of the mayword minor court of New York ». Colombia University Press. New York. First edition.
3. Cullen Francis. (1983), Rethinking crime a deviance Theory. The emergence of structuring tradition. Rowman and Allan held. U.S.A.